مفاهيم عامة حول الأسواق المالية الدولية

تلعب الاسواق المالية الدولية دورا هاما في تمويل الأنشطة والعمليات الدولية وتمويل خطط التنمية الاقتصادية، كونها احدي أدوات السياسة المالية المستخدمة في تعبئة المدخرات المحلية وأداة جاذبة للاستثمارات الأجنبية. وقد شهدت الأسواق المالية الدولية تطورا كبيرا خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي مما أدى إلى زيادة وتنوع الأدوات والخدمات المالية الدولية.
وسنتطرق في هذا الجزء إلى مفاهيم عامة حول الأسواق المالية الدولية من خلال العناصر التالية:

01/ **تعريف الأسواق المالية الدولية**
02/ وظائف الأسواق المالية الدولية
03/ أهمية الأسواق المالية الدولية
04/ اقسام الاسواق المالية الدولية

----------التفصيل----------

01/ تعريف الأسواق المالية الدولية

تعددت التعاريف المتعلقة بالأسواق المالية الدولية، نذكر منها:

- يقصد بسوق رأس المال الدولية : تلك السوق التي تتداول فيها الأوراق المالية للمنشآت والهيئات لدول أخرى. كما تعرف على أنها: الآلية التي تسمح لأي مستثمر مهما كانت جنسيته أن يتعامل شراء وبيعا في العملات الأجنبية و الأوراق المالية طويلة الأجل التي تصدرها الدول والمؤسسات والهيئات الدولية.

من خلال التعريف السابق فان الأسواق المالية الدولية ينحصر تعريفها في المفاهيم الأساسية التالية :

1. هي إحدى قنوات التمويل الدولي(استثمار واقراض واقتراض دولي)
2. الاصول المتداولة –مالية ونقدية- في هذه الأسواق ذات طابع دولي (مقيمة بعملات أجنبية و قابلة للتداول عالميا)
3. راس المال وحجم التداول في هذه الأسواق كبييير جدا . مما يؤدي الى درجة مخاطرة كبيرة في الاسواق الدولية.
4. تتعامل في الاسواق المالية كل الموسسات المالية والنقدية ذات الطابع الدولي في معاملاتها ومنها :البنوك المركزية والمنظمات المالية والنقدية الدولية والبورصات العالمية وحتى الأسواق غير المنظمة التي تنشط دوليا.

2/ وظائف الاسواق المالية الدولية

تؤدي الاسواق المالية الدولية العديد من الوظائف، يمكن ايجازها فيما يلي:

- جمع المدخرات المالية الدولية الموجهة لخدمة المؤسسات الاقتصادية ودعم الائتمان الداخلي والخارجي؛
- تسهيل عملية تحويل الاموال وفق قنوات رسمية وقانونية؛
- المساهمة في تمويل خطط التنمية الدولية والمحلية خاصة للدول النامية؛
- تحديد السعر العادل للأدوات المالية والنقدية المتداولة في السوق المالي من خلال مفهوم الكفاءة المالية بالسوق؛
- تطوير الاساليب والاجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بالمعاملات المالية والنقدية؛
- تنظيم اصدار الادوات المالية ومراقبتها والتعامل بها؛
- توفير قواعد وإجراءات سليمة وسريعة ذات كفاية للتسوية والمقاصة من خلال مراكز مالية دولية؛
- توفير المعلومات التي يجب عل المشاركين في السوق الافصاح عنها لحاملي الادوات المالية ليشمل الاوراق المالية المتداولة في البورصات العالمية؛

- المساهمة في تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد الى المجالات الاكثر ربحية، وهو مايصاحبه نمو وازدهار اقتصادي؛
- تساهم السوق المالية الدولية في زيادة وعي المستثمرين وتبصيرهم بواقع الشركات والمشروعات.

3/ أهمية الأسواق المالية الدولية

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- توفير مصادر تمويل طويلة الاجل من مختلف مؤسسات التمويل الدولي والبورصات العالمية
- يساعد على تنمية الادخار وزيادة وتوجيه المدخرات المالية لما له من تأثير على زيادة تشجيع الاستثمار؛
- يساعد وجود سوق مالي دولي على تنظيم ومراقبة الاصدارات للأوراق المالية ؛من خلال ضبط المعاملات المالية والنقدية للحفاظ على تغيرات الاسعار وتقوم بذلك مؤسسات متخصصة بذلك
- وجود سوق مالي يساعد في عدالة تحديد الاسعار للأوراق المالية المتداولة، ومن هنا فان ذلك يساعد على توجيه الاستثمار نحو القطاعات الاكثر نجاحا؛

بالإضافة الى:

- رفع مستويات الانتاج في الاقتصاد من خلال تمويل الفرص الاستثمارية ورفع مستويات التشغيل او التوظيف ومن ثم تحقيق مستويات افضل للدخول الفردية او على المستوى القومي؛
- تمويل التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مساعدة حكومات الدول في تمويل مشروعات التنمية والاسراع بمعدلات نمو الاقتصاد.
- تقوم الاسواق المالية الدولية بالمساهمة في استقرار المعاملات المالية والنقدية ومعدلات الفائدة والتنبؤ بالازمات المالية الكبيرة والتصدي لها قدر الامكان .

4/ أقسام الاسواق المالية الدولية

اولا /السوق النقدية الدولية:

السوق النقدية بصفة عامة هي الشق الاول من السوق المالية وهي سوق العمليات الائتمانية قصيرة الاجل غالبا، وتسمح هذه السوق بتدخل مختلف المؤسسات النقدية ممثلة في البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية بحيث تقوم بايداع فوائضها المالية و بعملات اجنبية لدى بنوك اجنبية بالاورو او الدولار.وهو مايعرف بسوق الاورو- دولار كفرع من فروع الاسواق المالية الدولية والذي يعتبر مصدر هام في تمويل الاقتصاد المحلي .

ثانيا/ سوق راس المال الدولية: فهو سوق متخصص في توفير التمويل طويل الأجل، وعلى عكس المستثمر في سوق النقد فإنه في سوق رأس المال يكون على استعداد للاستثمار في آجال طويلة مما يترتب عليه تحمل درجة عالية من المخاطر مقابل تلقي عائد أكبر يتناسب مع ارتفاع درجة المخاطرة.ونجد في هذه السوق :

- السوق المستقبلية(سوق العقود المستقبلية المعروفة :عقود الخيار وعقود المبادلة والعقود الاجلة) :وهي اسواق يتم الاتفاق فيها على السعر والاصل المباع والمشتري حالا، على ان يتم الاستلام والتسليم لاحقا. والهدف من هذه الاسواق هو محاولة تجنب او تخفيض المخاطر المتعلقة بتقلبات الاسعار
- و السوق الحاضرة:حيث التعامل في هذه الاسواق يكون بالاصول المالية المتوسطة والطويلة الاجل(اسهم وسندات)، وتتمثل وظيفتها الرئيسية في حشد المدخرات وتوجيهها للاستثمار طويل الاجل.

(تابع لفروع الأسواق المالية الدولية)

ثانيا /سوق الاسهم الدولية:

- الاجراءات المتبعة في السوق الدولية للاسهم هي قريبة جدا من الاجراءات الخاصة بسوق السندات الدولية. والفارق يأتي اساسا في من طبيعة الاصول المالية المصدرة. وكما هو الحال بالنسبة للسندات الدولية، فهناك مجموعة (Syndicat) مصرفية دولية تضمن التوظيف والنشر الدولي للاسهم الجديدة المصدرة من قبل مشروعات خاصة. هذا النموذج من العمليات يجري بالتوازي مع اصدارات الاسهم التقليدية الحاصلة في السوق المحلية.

- اصدار وتداول الاسهم الدولية:

يتم اصدار الاسهم الدولية من قبل شركات مساهمة دولية في غير بلدها الاصلي لغرض تلبية احتياجاتها المالية لاستثماراتها التوسعية وتعزيز مركزها المالي دوليا، وتتم عملية توزيع الاسهم الدولية للاكتتاب من طرف هيئة دولية متخصصة مكونة من بنوك ومؤسسات مالية، وبذلك يصبح جزء من رأس مال الشركة المصدرة للاسهم الدولية ملكا لأطراف اجنبية.ويتم التعامل في سوق الاسهم الدولية من خلال المؤسسات المالية المتخصصة، البنوك والسماسرة وبيوت المقاصة، والشركات الدولية إضافة للأفراد الراغبين في توظيف جزء من أموالهم لتعظيم مكاسبهم المادية.

ثالثا/ سوق الفوركس (سوق العملات الاجنبية)

وهو سوق التداول بالعملات "الفوركس" أو تجارة العملات الاجنبية وهو اكبر سوق مالي في العالم ويقوم هذا السوق على اساس التداول في العملات العالمية بين البنوك. يتميز سوق العملات الاجنبية عن غيره من الاسواق المالية بشكل خاص والاسواق التجارية بشكل عام بعدم وجود مكان محدد لاتصال البائعين والمشترين وتتم عمليات البيع والشراء عن طريق الاتصال بأجهزة الهاتف والفاكس...،

يكون تداول العملات الدولية مباشرة في سوق العملات الدولية (FOREX) أو ForeignExchange، هذا السوق الالكتروني هو عبارة عن مكان يلتقي فيه عدد كبير من البنوك والمصارف العالمية، اضافة الى السماسرة والوسطاء المختصين في العملات الدولية، ويتم فيه التداول الفوري للعملات في السوق الفورية غالبا ويستطيع من يريد التعامل في هذا السوق أن يفتح حساب لدى احد الوسطاء المختصين ويحصل على برامج التداول عن طريق الانترنت، أو فتح حساب لدى وسيط محلي او بنك والتداول في مقره أو بواسطة الهاتف.

- مميزات سوق الفوركس:

تمتاز سوق الفوركس بعدة خصائص تميزها عن غيرها من الاسواق المالية، وهي كالتالي:

- **عمل السوق على مدار الـ 24 ساعة:** يعتبر أفضل مزايا السوق هو عمله على مدار اليوم، مما يسمح للمتداولين باختيار أوقاتهم المناسبة لممارسة تجارتهم.
- **سيولة السوق المرتفعة:** يعتبر سوق الفوركس نسبيًا هو الأكثر سيولة على مستوى الأسواق المالية بجميع أنحاء العالم، فالسيولة تميزه للحد الكبير.فالذي يضمن تنفيذ التداول بشكل جيد ويجعل السعر مستقرًا هو التداولات المرتفعة التي تعادل تريليوني دولار يوميًا، فيكون حجم التداولات الهائل بالسوق يسمح للمتداولين بفتح وإغلاق المعاملات بسلاسة، ويجعل من المحال أن يتلاعب أي شخص بالسوق.
- **انخفاض تكاليف المعاملات:** يعرض كل وسطاء الفوركس في الغالب خدماتهم دون أية عمولات، حيث تكون التكلفة الوحيدة التي يتحملها التاجر في التداول هو السبريد(Spread). (السبريد(Spread) هو فارق السعر بين سعري الشراء والبيع لأي من أزواج العملات، فهو الحد الأدنى للفروقات في بعض أزواج العملات.)
- **الرافعة المالية:** أن التداول في سوق الفوركس يعطى دفعة شرائية كبيرة للحد الذي يمنع تخيلها بأي سوق آخر.فهي المبالغ التي تساعد المتداول بالتداول عليها كأضعاف لقيمة الهامش بالحساب، أي المبلغ المتداول عليه مقابل وحدة من الأداة المالية، فيقوم بعض وسطاء السوق بعرض رافعة مالية 1:400 أي يمكن الاحتفاظ باستثمار لا يتخطى 0,25 بالمائة من هامش الربح التجاري.

- **التجارة المتخصصة:** تسمح السيولة في سوق الفوركس بالتدقيق على تداول عدد محدد من الأصول المالية أو أزواج العملات باعتبارها هدف أساسي للاستثمار.

حيث أن 85% من التداولات تتم على 7 أزواج للعملات، مما يسمح بالرصد حتى النهاية للتعرف بشكل أمثل على كل الأصول.

- **الحد الأدنى المنخفض من الاستثمار**: يتطلب سوق الفوركس حجم صغير من رأس المال، من الممكن ألا يوجد مثله بالأسواق المالية، فلا يتعدى مبلغ الاستثمار 300$.

وذلك يكون متوقف على الرافعة المالية المقدمة من الوسيط، ذلك الأمر يمكن المتداولين من تقليص مخاطر استثمارهم نحو الحد الأدنى.

- **التداول من أي مكان:** فيمكنك كمستثمر أن تتداول من أي مكان في العالم، وذلك لمجرد ان يتوافر لديك اتصال عبر الإنترنت.

وفي معرض الحديث عن اسواق العملات الاجنبية لابد من الاشارة الى اهمية اسواق اوروبا مثل سوق باريس وسوق الفوركس الاسياوي في اليابان (طوكيو)، وسوق الفوركس الامريكي (نيويورك) وسوق الفوركس في لندن المعروف في بريطانيا ...الخ، تشكل بمجملها سوقا متكاملا ونشطا للعملات الاجنبية.

رابعا/ سوق اليورو- دولار (سوق الدولار الاوروبي)

1/ مفهوم سوق اليورو- دولار:

- استمد هذا السوق تسميته بهذا المصطلح عندما بدأت البنوك الاوروبية تفتح لعملائها حسابات ودائع لأجل بالدولار وتلتزم برد هذه الودائع عندما يحين أجلها للسداد بالدولار، وهذه الطريقة بالتعامل المصرفي الذي اخذت بها البنوك الاوروبية تخالف العرف السائد لدى البنوك التجارية برد الودائع بالعملات المحلية، وقد قامت هذه البنوك بإقراض من يحتاج الى أموال دولاريه باستخدام ما لديها من ودائع بالدولار ولكن بفائدة اعلى من تلك الفائدة التي تدفعها لأصحابها ومن هنا يستمد سوق اليورو دولار تسميته.
- سوق اليورو دولار عبارة عن سوق الدولارات الامريكية الموجودة خارج حدود الولايات المتحدة الامريكية والمتواجدة على الاغلب في الدول الاوروبية وعادة غير الاوروبية، وتقوم البنوك التجارية العاملة في اوروبا بقبول الودائع من المودعين والمقومة بالدولار الامريكي مقابل سعر فائدة يمنح لهم، وتقديم قروض بنكية لمتعامليها بالدولار الامريكي مقابل سعر فائدة أكبر من معدل الايداع يدفعونه للبنك التجاري ومن المتعاملين في هذه السوق نجد كلا من البنوك المركزية، البنوك التجارية، السماسرة، الشركات، الحكومات، صناديق الاستثمار والافراد، "ويبلغ حجم متوسط التعاملات اليومية في هذه السوق ما لا يقل عن 5 ترليون دولار امريكي يوميا".

ان اسعار الفائدة على هذه القروض قد تكون ثابتة على مدى فترة القرض كما يمكن ان تكون متغيرة او متحركة، غير انها على العموم قريبة من اسعار الفائدة المطبقة في سوق لندن على ودائع البنوك فيما بينها (LIBOR)، بالإضافة الى هامش محدد حسب مدة القرض. كما تتأثر اسعار الفائدة مباشرة بمستوى المخاطر الذي يمتاز به البلد المقترض، حيث يتم تصنيف البلدان المدينة حسب مستوى المخاطر:

- الدول الصناعية: تدفع اسعار فائدة منخفضة (½%اقل من LIBOR).
- الدول الافريقية: تضطر الى دفع اسعار فائدة أعلى (تتراوح بين 1 الى 2 % اعلى من LIBOR) بحجة ارتفاع نسبة المخاطر وعدم القدرة على تسديد الديون وفوائدها، مما يعيق المسار التنموي في هذه الدول.

2/ اهمية سوق اليورو دولار:

برزت اهمية كبيرة لهذه السوق في التعاملات الدولية كنتيجة لاتساع التعامل في هذه السوق وبالذات بسبب الثبات النسبي في اجراء التعاملات ارتباطا باستخدام الدولار كاحتياطي في معظم الدول، كوسيلة استثمار بمدخرات الافراد والمستثمرين نتيجة قبوله العام من قبل جميع المتعاملين في الاسواق تقريبا، وفي اتمام وتنفيذ الصفقات المختلفة خاصة الصفقات المالية منها والتي تتم في اسواق النقد الدولية بالدولار خصوصا في الاسواق الاوروبية.
وقد ساهمت العديد من العوامل في نشوء سوق اليورو دولار، من اهمها مايلي:

- محدودية فرص الاستثمار داخل امريكا والبحث عن فرص استثمار تحقق عائد أكبر خارجها، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية في اوروبا؛
- عدم خضوع هذه الودائع للضرائب في الغالب؛
- أسعار الفائدة أعلى التي كانت تدفع على هذه الودائع من قبل معظم الدول تشجيعا لتوجه العملات الاجنبية نحوها.

3/ الأثار الناجمة عن عمل أسواق اليورودولار:
تعد سوق اليورو دولار احدى التطورات النقدية التي عرفتها الاسواق الحالية، وتتمتع هذه الاسواق بجملة من الايجابيات، الا إن نموها السريع لم يخلو من المشاكل،والتي تتمثل في التالي:
أ/ الإيجابيات:

- زيادة السيولة الدولية: إذ أنها تتميز بسرعة التدفقات المالية, وبالتالي استطاعت هذه الأسواق توفير الائتمان لتمويل حالات العجز في موازين مدفوعات الأقطار وخاصة النامية منها من خلال إعادة تدوير حركة التجارة الدولية.
- ثم أنها عملت على زيادة درجة منافسة وكفاءة الصيرفة المحلية والعالمية.
- زيادة فرص الاستثمار على الصعيد العالمي.

ب/ السلبيات:

- عدم إمكانية السيطرة والتحكم لهذه الأسواق باستخدام القيود التي تفرضها السلطات النقدية المحلية أو تلك التي يفرضها صندوق النقد الدولي وبالتالي يحتمل أن يقود الكساد العالمي العميق إلى إعسار النظام المصرفي.
- كما إن التدفقات الكبيرة والمستثمرة للعملات القصيرة الأجل فيما بين هذه المراكز النقدية الدولية قد أفضت إلى حلات عدم الاستقرار في أسعار الصرف الأجنبية.
- إن الأنشطة التي اضطلعت بها هذه الأسواق هي التي أدت إلى اندلاع وتفاقم أزمة المديونية العالمية للأقطار النامية.
- انخفاض فعالية سياسات الاستقرار المحلية للسلطات العامة فلم يكن بمقدور الشركات الاقتراض كليا من جراء قيود الائتمان. بينما يمكننا الاقتراض من أسواق العملات مما قوضت من الجهود الرامية إلى مواجهة الضغوط التضخمية المحلية لاسيما في الأقطار النامية التي تتسم بضيق رقعة معاملاتها المالية مقارنة بالصفقات العالمية بالعملات الأوروبية.

خامسا/ نظام الأوفشور(بنوك الأوفشور)

إن نظام الأوفشور أو ما شاعت تسميته بالتسهيلات المصرفية لا يخلو عن كونه عبارة عن مراكز مالية مبتكرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وهي منتشرة في أنحاء العالم.
وبنوك الأوفشور هي مؤسسات مالية وسيطة عبر الحدود تقدم خدماتها المالية في مواقع تجذب الزبائن غير المقيمين إليها نتيجة انخفاض الضرائب هذا لا يعني أن إنشاء مثل هذه البنوك يجب أن يكون على الحدود بين دولتين أو أكثر, فهناك بنوك أوفشور في داخل البلد مثل التسهيلات المصرفية الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية, وسوق الأوفشور في اليابان والتسهيلات المصرفية الدولية في بانكوك ومركز الأوفشور الدولي في لبوان وماليزيا.
وظهرت بنوك الأوفشور نتيجة التشريعات المالية المصرفية الصارمة خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي في الدول الصناعية مثل متطلبات الاحتياطي القانوني وتحديد معدلات الفائدة وفرض قيود على التعامل ببعض المنتجات المالية, والرقابة على رأس المال,

وإجراءات الإفصاح المالي, وتعتبر الإجراءات الصارمة هذه السبب الأساسي لظهور وتطور بنوك الأوفشور.في كل من المصارف الأمريكية والمؤسسات المالية التابعة لها وكذا تلك التي أنشأت في جزر الكاريبي والبحرين.و في قارة آسيا في سنغافورة سوق الدولار الآسيوي وأما في أوروبا فكانت البداية من خلال جذب المستثمرين إلى لوكسمبورغ من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا في بداية السبعينات في القرن الماضي نتيجة انخفاض الضرائب على الدخول, والعمل بقاعدة السرية المصرفية أما في الشرق الأوسط فكانت البداية في دولة البحرين وفي الوقت الحاضر فبنوك اوفشور منتشرة في مختلف أنحاء العالم.

وتخضع **أعمال بنوك الأوفشورللرقابة** بموجب اتفاقية بازل, حيث تم إصدار ما يسمى بالحد الأدنى للمعايير للرقابة على المجموعات المصرفية الدولية ومؤسسات عبر الحدود (الأوفشور) التابعة لها من قبل لجنة بازل.

وتهدف بالدرجة الأولى إلى استعادة جزء من الدولارات الأمريكية المتسربة إلى الخارج وإعادة توطينها داخل الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق إعفاء البعض منها من الضرائب والقيود في حالة بقائها ضمن المناطق المالية الحرة، لكن الهدف الخفي من وراء هذه الخطوة أو النظام الجديد هو إحكام الهيمنة الأمريكية على النظام النقدي العالمي، عن طريق إخضاع الدولارات التي تجوب أنحاء العالم إلى سيطرتها وتوجيهها وفقا للسياسات التي تؤمن المصالح الأمريكية، وربما أحيانا إشاعة حالات الارتباك والفوضى في الأسواق المالية والعالمية، وتهديد الأنظمة الأوروبية الحليفة

<u>- ايجابيات وسلبيات نظام الأوفشور</u> :

أ- الإيجابيات:

بشكل عام يمكن القول أن من المبررات الأساسية التي تدفع الدول إلى الموافقة على إنشاء بنوك الأوفشور هو حرية الدخول إلى أسواق رأس المال الدولية.

- جذب المهارات والخبرات الأجنبية المطلوبة.
- إدخال عنصر المنافسة الجديدة إلى النظام المالي المحلي ولو انها تساعد في نفس الوقت على توفير الحماية للمؤسسات المحلية.
- بعض الدول تطمح إلى تحقيق الاستفادة من الأنشطة المربحة التي يتم تمويلها من قبل بنوك الأوفشور وخلق فرص عمل جديدة لأبناء البلد.

وتشرك جميع بنوك الأوفشور بوجود العناصر التالية:

1. انخفاض الضرائب أو عدم وجودها.
2. الخدمات المقدمة هي بشكل أساسي للزبائن من غير المقيمين.
3. هناك شرط توفر وسائل الاتصال المتقدمة والخدمات المصرفية المتطورة.
4. نظام قانوني يدعم المحافظة على السرية المصرفية.
5. درجة عالية من الاستقرار السياسي, فلا يوجد هناك مستثمر يرغب بالاستثمار في عملة بلد لا يستطيع توفير الحماية والأمان لعملته بما يضمن حقوق المستثمرين.
6. التركز في بلدان صغيرة ذات موارد طبيعية محدودة.

ب- **السلبيات**:

7. بالإضافة إلى وجود ايجابيات لبنوك الأوفشور توجد هناك سلبيات لها وتتمثل في:

1. إن بنوك الأوفشور تعمل على تزويد الأفراد والشركات بوسائل يمكن من خلالها تجنب دفع الضرائب بشكل متعمد، ومن المعروف أن دفع الضرائب يمثل التزام قانوني تجاه الدولة، وبالطبع فإن تقليص حجم الضرائب المدفوعة إلى الدولة سوف يؤدي إلى إضعاف قدرتها على تقديم المزيد من الخدمات.
2. إن خاصية سرية العمل المصرفي ومرونة القوانين والأنظمة التي تعمل بموجبها بنوك الأوفشور سوف تسمح بجذب المزيد من الأموال المتأتية من ممارسة نشاطات عالمية محرمة, فعلى سبيل المثال هناك تزايد ملحوظ في عدد هذا النوع من البنوك في انتجو وبربود (هي مراكز مالية للأوفشور) التي تشتهر بغسيل الأموال حسب ما ورد في أحد تقارير الحكومة الأمريكية في عام 1997، وقد ثبت ارتباط العديد من هذه البنوك مع بنوك أوفشور في روسيا وبلدان أخرى.
3. إن صفة الالتفاف على القوانين والأنظمة التي تعمل بموجبها بنوك الأوفشور جعلت من نشاطات وسمعة هذه البنوك موضع شك وتساؤل مستمر مما يقود البعض إلى الاعتقاد أنه

سوف لا تكون هناك عملية انتشار وقبول واسع لهذه البنوك، كما هو الحال بالنسبة للبنوك الاعتيادية.

وفي دراسة لصندوق النقد الدولي عام 1999 قام بها كل من أريكو ومواسالي أشارت إلى تراجع دور بنوك الأوفشور بانخفاض قيمة الأصول بين الحدود، ورغم هذه النظرة التشاؤمية حول مستقبل بنوك الأوفشور هناك من يدافع عن بعض هذه البنوك باعتبارها أصبحت معروفة وتدار بشكل جيد مثل تلك الموجودة في سويسرا، لوكسمبورغ، البهاماس، سنغافورة، هونغ كونغ.

بالتوفيق للجميييع